

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز ز :-

- مصطفى عمر عبد القادر المشهراوي .
- وكيله المحامي محمد القيسي .

المميز ضدهم :-

- ورثة مريم نجيب محمد الحمود بالإضافة للتركة .
- وكيلهم المحامي سفيان الخصاونة .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٤/٤٤١٦٤) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢١ القاضي : (برد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في القضية رقم (٢٠١٢/١٥٨) تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦ لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف وعدم الحكم بأتعاب المحاماة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

أولاً :- إن القرار المميز في غير محله ذلك أن التبليغ الذي أخذت به المحكمة لا يمكن الاعتداد به حيث إنه غير مقروء ويتخلله الشطب ومخالف لأحكام المواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

ثانياً :- إن مجرد ذكر اسم المستخدم في المشروحات محمود مخالف لأحكام المادة (٧/٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

ثالثاً :- لم تقم المحكمة بتطبيق القانون بشكل سليم حيث إنه لم يرد بمشروحات المحضر بأن المدعو (محمود) ظاهر حاله يؤكد أنه تجاوز سن الرشد .

رابعاً :- أخطأت المحكمة بالاستناد إلى تبليغ لم يرد بمشروحات المحضر عنوان واضح للمطلوب تبليغه .

خامساً :- بالتناوب ، أخطأت المحكمة بالأخذ بالتبليغ واعتباره صحيحاً رغم أن المحضر ذكر اسم الشاهد جمال أحمد محمد .

سادساً :- أخطأت المحكمة بالأخذ بالتبليغ بالرغم من بطلانه .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ قدم وكيل المميز ضدهم لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

القرار

=====

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى إن المدعين ورثة المرحومة مريم نجيب محمد الحمود وهم كلاً من عون شوكت رشيد الخصاونة بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن شقيقته الوريثة زين شوكت رشيد الخصاونة بموجب الوكالة العامة رقم (٢٠١٠/٨) وكيلهم المحامي محمود المستريحي كانوا بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٢ قد تقدموا بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/١٥٨) لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بمواجهة المدعى عليهم :-

١- ورثة المرحوم عمر عبد القادر محمد المشهراوي / وهم كلاً من يسرى علي حسن البنا ووصفية خليل أحمد العقاد ومحمود ومصطفى ومحمد وأحمد / بصفتهم جميعاً ورثة المرحوم عمر عبد القادر محمد المشهراوي بالإضافة لتركة مورثهم .

٢- محمود عمر عبد القادر المشهراوي .

المطالبة بإخلاء مأجور أجرته السنوية مبلغ (١١٧١٧,١) ديناراً ومطالبة بأجور مترصدة مقدارها (٩٧٦٤) ديناراً و (٢٥٠) فلساً .

على سند من القول :-

١- يشغل المدعى عليهم في ملك مورثة المدعين محلاً تجارياً (مقهى) قائم على قطعة الأرض رقم (٣٣) من حوض رقم (١٠) البلد من أراضي الزرقاء بموجب عقد إيجار خطي من تاريخ ١/٤/١٩٦٠ وبأجرة سنوية مقدارها (٢٨٨٦) ديناراً تدفع على ثلاث دفعات متساوية .

٢. طبقاً للقانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين فقد أصبحت الأجرة السنوية اعتباراً من ٢٠١١/١/١ مبلغ (١١٧١٧) ديناراً و (١٠٠) فلس وقد استحققت على المدعى عليه أجرة العقار من تاريخ ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/١٠/١ مبلغ (٩٧٦٤) ديناراً و (٢٥٠) فلساً .

٣. تخلف المدعى عليهم عن دفع أجرة العقار من تاريخ ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/١٠/١ والبالغ مجموعها (٩٧٦٤) ديناراً و (٢٥٠) فلساً .

٤. أنذر المدعون المدعى عليهم بلزوم دفع الأجر المستحقة والمترصدة بذمتهم البالغ مجموعها (٩٧٦٤) ديناراً و (٢٥٠) فلساً بموجب الإنذار العدلي رقم (٢٠١١/١٥١٢٧) تاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ والإنذار العدلي رقم (٢٠١١/١٥١١٤) تاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ .

٥. لم يتم المدعى عليهم بدفع المبالغ المبينة في الإنذارين العدليين أعلاه وما زالت ذمتهم مشغولة بها بالرغم من تبليغهم ومرور المدة القانونية .

٦. عمل المدعى عليهم موجب للإخلاء سناً لأحكام قانون المالكين والمستأجرين .

باشرت محكمة بداية حقوق الزرقاء بنظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦ قرارها المتضمن :-

إلزام المدعى عليهم بإخلاء العقار موضوع الدعوى وتسليمه للمدعين خالياً من الشواغل وإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بالأجر المستحقة البالغة (٧٣٥٩) ديناراً و (٣٠٠) ومبلغ (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يقبل المدعى عليه (المستأنف) مصطفى عمر عبد القادر المشهراوي بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي

نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢١
حكمها رقم (٢٠١٤/٤٤١٦٤) ويتضمن :-

رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم
والمصاريف وعدم الحكم بأتعاب محاماة .

لم يقبل المدعى عليه المستأنف (المميز) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه
أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٤
ضمن المهلة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ تبلغ وكيل المدعين المستأنف عليهم (المميز ضدهم)
لائحة التمييز وتقدم بلائحته الجوابية بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ ضمن المهلة القانونية .

ورداً على أسباب الطعن جميعها :-

التي تدور حول تخطئة محكمة الاستئناف باعتمادها تبليغ إعلام الحكم المميز رغم
أنه غير مقروء ومخالف لحكم المادة (٧/٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية ولم يبين
المحضر فيما إذا كان (محمود) الذي عرض عليه التبليغ تجاوز سن الرشد ولم يرد
بمشروعات المحضر عنوان واضح للمطلوب تبليغه وعدم وضوح اسم الشاهد ووجود
الشطب على مذكرة التبليغ .

وفي ذلك نجد من رجوعنا إلى مذكرة تبليغ الحكم للمميز مصطفى عمر عبد القادر
المشهور اوي المحفوظ بملف الدعوى الاستئنافية أنها تضمنت المشروعات الآتية :-

(لتعذر تبليغ المطلوب تبليغه بالذات ولعدم وجوده وقت التبليغ ولرفض الموظف
المستخدم المسؤول لديه (محمود) شقيقه للاستلام والتوقيع لذا قمت بإلصاق التبليغ على
باب المحل في مكان ظاهر بارز للعيان بحضور الشاهد (جمال أحمد محمد))
ودون المحضر اسمه بالكامل بالمفتوح ووقع وذكر اليوم والتاريخ والساعة .

ونجد إن العنوان المذكور لاسم المطلوب تبليغه هو العنوان المدون في لائحة الدعوى ابتداءً وأن المشروحات جاءت واضحة ومقروءة ولا يتخللها شطب ولكن وقع المحضر ما بين كل من الموظف والمستخدم وأشار إلى أن الذي عرض عليه التبليغ هو (محمود) شقيق الطاعن مصطفى والذي سبق له أن طعن بالحكم أي أنه تجاوز سن الرشد وحيث إنه رفض التوقيع واستلام التبليغ وقام المحضر بإصاق التبليغ فإن التبليغ وفقاً لذلك يكون قد تم وفقاً لأحكام القانون ويغدو مرتباً لآثاره القانونية .

وحيث إن الطاعن تبلغ إعلام الحكم الصادر بحقه حسب الأصول بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٧ وتقدم بطعنه الاستئنافي بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٥ فيكون مقدماً خارج المهلة القانونية وهو ما توصلت إليه محكمة الاستئناف مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٢م.

عضو _____ و _____

رئاسة القاضي

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو _____ و _____

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دق/ ق . غ . ع